Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 1- juniu 2025 المجلد ١٥- العدد ١ – حزيران ٢٠٢٥

The concept of the state and the system of government in the Middle Ages, Saint Thomas Aquinas as a model

[1] Assistant Professor Dr. Bassam Hazem Abdul Majeed Al-Sheikh
University of Mosul / College of Law / General Department

1: Email: dr_bassamalshikh@uomosul.edu.iq
2: Email:

Abstract:

Saint Thomas Aquinas (1225–1274) was one of the most prominent thinkers of the Middle Ages, and he played a major role in developing the concept of the state by integrating Christian thought and Aristotelian philosophy. His vision of the state was part of his broader understanding of the world, which was based on the harmony between reason and faith. The most prominent features of his concept of the state are that it is part of the divine order, God is the ultimate source of all authority, and the state exists to guide man toward the common good in accordance with the divine will. He sees the state as an instrument for achieving justice and social organization that enables individuals to live in harmony and achieve moral virtues. Aquinas distinguished between four types of law: eternal law, natural law, human law, and divine law. The state relies on human law to organize society, but this law must be compatible with natural law.

DOI https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.156278.1435

Submitted: 25/12/2024
Accepted: 31/12/2024
Published: 5/1/2025

Keywords:
Concept of the State
Aristotle
St. Thomas Aquinas
Middle Ages
Eternal Law
Natural Law
Divine Law.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مفهوم الدولة ونظام الحكم في العصر الوسيط القديس توماس الاكويني انموذجاً

[١] أ.م.د. بسام حازم عبد المجيد الشيخ
[١] جامعة الموصل / كلية الحقوق/ القسم العام

الملخص:

القديس توماس الاكويني (١٢٢٥–١٢٧٤) كان أحد أبرز المفكرين في العصور الوسطى، وقد أدى دورًا رئيسا في تطوير مفهوم الدولة من خلال دمجه بين الفكر المسيحي والفلسفة الأرسطية. كانت رؤيته للدولة جزءًا من فهمه الأوسع للعالم، الذي يعتمد على التناسق بين العقل والإيمان. وأبرز معالم مفهوم الدولة عنده هي جزء من النظام الإلهي، الله هو المصدر النهائي لكل سلطة، والدولة وُجدت لتوجيه الإنسان نحو الخير العام بما يتماشى مع الإرادة الإلهية، يرى أن الدولة أداة لتحقيق العدالة والتنظيم الاجتماعي الذي يمكن للأفراد من العيش في وئام وتحقيق الفضائل الأخلاقية، الاكويني ميز بين أربعة أنواع من القوانين: القانون الأزلي، والقانون الطبيعي، والقانون البشري، والقانون الإلهي، والدولة تعتمد على القانون البشري لتنظيم المجتمع، لكن هذا القانون يجب أن يكون متوافقًا مع القانون الطبيعي.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الدولة، ارسطو طاليس، القديس توماس الاكويني، العصر الوسيط، القانون الازلي، القانون الطبيعي، القانون الالهي.

المقدمة

ان بدايات دراسة الدولة تبدأ من فلاسفة اليونان أمثال أفلاطون وأرسطو الذين أطلقوا عليها اسم مدينة الدولة لكن بعد ذلك ظهرت عند الفلاسفة والمفكرين المسيحيين، حيث أولوا اهتمامهم إلى دراسة العلاقة بين الدولة والكنيسة أو السلطة الزمنية والسلطة الدينية أما الدراسات التي كانت في العصور الحديثة فلقد أعطوا أهمية بالغة لهذا الموضوع من حيث أهمية الدولة وكيف كان قيام الدولة في ذلك الوقت فمن خلال بحوثهم التي قاموا بها نتجت عنها مجموعة من النظريات التي توارثت عبر العصور.

يعد القديس توماس الاكويني(Thomas Aquinas) من بين المفكرين الذين بحثوا ودرسوا إشكالية الدولة فهو فيلسوف ولاهوتي إيطالي من القرون الوسطى، (١٢٢٥-١٢٧٤)، وهو أحد أبرز مفكري الفلسفة المدرسية (السكولاستية).[(١)] وأحد أعظم اللاهوتيين في الكنيسة الكاثوليكية، كان له تأثير كبير على الفلسفة الغربية واللاهوت المسيحي، تعلم الاكويني في

(١) ظهر مفهوم *السكولاستية* في بداية القرن التاسع عشر، عن اتحاد الفكر الفلسفي والفكر اللاهوتي لفهم وشرح الوحي للمسيحية، ويُطلق عليها أيضاً المدرسية.

مدرسة الرهبان الدومينيكيين ودرس الفلسفة اليونانية، خاصة أفلاطون وأرسطو، وحاول التوفيق بين الفلسفة العقلانية (خاصة فلسفة أرسطو) والمعتقدات المسيحية. من أشهر أعماله " الخلاصة اللاهوتية" ناقش فيها العديد من القضايا الفلسفية واللاهوتية مثل وجود الله طبيعة الإنسان، والأخلاق كان يرى أن العقل والإيمان يكملان بعضهما البعض، وأن بالإمكان استخدام العقل للوصول إلى فهم أعمق للإيمان الديني هذا النهج جعله يساهم في تطوير الفكر الكاثوليكي بشكل كبير، ويُعتبر قديسًا ومعلمًا للكنيسة الكاثوليكية.

اذ ان رؤيته للدولة تجمع بين الفلسفة واللاهوت، وتركز على تحقيق العدالة والخير العام في إطار مستوحى من القانون الإلهي. ومع ذلك، يظل مفهومه محاطًا بإشكاليات تتعلق بالتوفيق بين الدين والسياسة، وإمكانات تطبيق رؤيته في عالم معقد ومتغير.

أولاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في السبب الموضوعي في الاطلاع على الفلسفة المسيحية في الحقبة الوسيطة عموما وعند القديس توماس الاكويني خاصة، وكما تسلط الضواء على الجانب السياسي والديني للقديس توماس، وكذلك على مفهوم الدولة ونظام الحكم عنده واهم الاشكاليات الفلسفية التي كانت بارزة في تلك الحقبة، ومحاولة ابراز الجانب الالهي في فلسفته من خلال الحديث عن اهمية الدين في المجال السياسي.

ثانياً: إشكالية البحث:

ان اشكالية البحث تتمحور حول الأسئلة الاتية:

١- ما مفهوم وتصور القديس توماس الاكويني للدولة؟
٢- هل يمكن المزج بين السلطتين الروحية والزمنية في تفسير مفهوم الدولة؟
٣- ما العلاقة بين الدولة والكنيسة في زمن القديس توماس الاكويني؟
٤- ما أصل نشأة الدولة وماهي مقوماتها عند القديس توماس الاكويني؟

ثالثاً: منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج القانوني في دراسة الأوضاع والأفكار القانونية في العصر الوسيط الفترة التي عاش فيها القديس توماس الاكويني وكذلك المنهج التحليلي في تحليل بعض النصوص

رابعاً: هيكلية البحث:

اقتضى البحث تقسيمه على ثلاث مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة، التي ذكر فيها اهم الاستنتاجات تناول المبحث الاول إشكالية تنظير الدولة وقسم على مطلبين: الأول بين النظرية الأرسطية والثاني كشف عنوان النظرية الثيوقراطية؛ اما المبحث الثاني فتناول الدولة والكنيسة في العصر الوسيط وقسم على مطلبين: الأول بين العلاقة بين الدين والدولة، الثاني تناول انقسام الولاء بين الكنيسة والدولة؛ واخر المباحث الثالث درس تفسير القديس توماس الاكويني لأصل نشأة الدولة، وقسم على مطلبين ايضاً وضح الأول مفهوم الدولة عند القديس توماس الاكويني، وتناول الثاني مقوما الدولة عند القديس توماس الاكويني.

I. المبحث الاول

إشكالية تنظير الدولة

سنتناول اشكالية تنظير الدولة في العصر الوسيط في مطلبين حيث ان هناك نظريتان مهمتان أسست لمفهوم الدولة في العصر الوسيط وهما اللتان ساهمتا في تشكيل الدولة في هذا العصر وهما:

I.أ. المطلب الأول

النظرية الأرسطية

ان مؤلفات ارسطو في بداية وصولها الى أوربا عن طريق المصادر العربية واليهودية كانت توسم بالكفر، وكانت الكنيسة في ذلك الوقت تميل الى تحريمها ، لكن هذا التحريم لم يكن فعالا فعمدت الكنيسة بحكمتها الى التجديد بدل المنع، فالفكر المسيحي عدل الى تقبل مؤلفات ارسطو في القرون الوسطى وبسرعة تقبل مؤلفاته وأصبحت كتابته حجر زاوية في الفلسفة الرواقية الكاثوليكية ففي اقل من قرن انقلب ما كان يخشونه ويعدونه بدعة ضد المسيحية الى شيء جديد فقد قام الرهبان الدومينكان ومنهم (البرت الأكبر) وتلميذه (توماس الاكويني)، الى اعتناق الفلسفة الارسطوطالية واعتبارها في صف المسيحية .[١]

فقد اختلف ارسطو عن استاذه افلاطون في أسباب نشوء الدولة، اذ ان ارسطو ارجع أسباب نشوء الدولة الى الاسرة ،على العكس من افلاطون الذي اوعزها الى حاجة الافراد في اشباع رغباتهم،[٢] فالفيلسوف ارسطو ارجع أسباب نشوء الدولة الى الاسرة كونها الوحدة الاجتماعية الأولى في المجتمع،[٣] اذ يقول: تتألف الاسرة من الزوج، والزوجة، والابناء، والعبيد، فالرجل هو رأس الاسرة، اما المرأة فاقل عقلاً وليس بصحيح القول ان الطبيعة هيئتها في الجندية والسياسة، وانما خلقت للعناية بالأولاد والمنزل تحت اشراف الرجل، فهو الكامل عقلاً وترجع اليه كل الاسرة داخل المنزل والمدينة دون المرأة، لأن الرجل وهبته الطبيعة العقل الكامل على العكس من المرأة وكلما كان الشخص اكبر واكمل عقلاً نجد انه يأمر الأصغر والانقص، وهذا الرأي نجده مخالفا لأفلاطون الذي كان يدعو الى المساواة بين كلا الجنسين في المجالات العسكرية والسياسية.[٤]

---

(١) جورج سباين، *تطور الفكر السياسي، الكتاب الثاني*، ط٢، ترجمة حسن جلال العروسي، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ١٥٩-١٦٠.
(٢) يوسف كرم، *تاريخ الفلسفة اليونانية*، ط١، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،٢٠١٢)، ص٢٣٧.
(٣) المرجع نفسه، ص٢٣٨.
(٤) يوسف كرم، المرجع السابق، ص٩٧.

وفكرة ارسطو عن الدولة هي الصورة المثلى للمجتمع الإنساني كونها توفر الخير والسعادة لمواطنيها ، ان الانسان بطبيعته يميل للعيش مع الجماعة ،وبطبيعته مدني، أما من يترك الحياة في المدينة ويستغني عنها فإما يكون بهيمة او الها.(١)

يكون الانسان حيوانا اذا رغب في العيش لوحده وليس له الحاجة في ان يعيش في مجتمع بشري ، اما اذا كان (الها) فهنا قد بلغ جميع حاجياته وحقق كماله وليس به حاجة الى من يكمله.(٢)

إن حياة الجماعة هي طبيعية وضرورية للفرد كما يرى ذلك ارسطو فانه يقول في كتاب السياسة: "فالطبيعة اذ تدفع الناس بصفة غريزية الى الاجتماع السياسي، وهذا الاجتماع لابد ان يقوم على القانون وتحقيق العدالة، فليس اقبح من ان يعيش الافراد دون قانون ودون عدالة، لان القانون هو قاعدة الاجتماع السياسي، والعدالة ضرورة اجتماعية" ؛ يتضح لناهنا ان الدولة هي عبارة عن نمو طبيعي للقرية ، والقرية نمو طبيعي للأسرة ، كما ان الدولة ليست مجموعة تتكون من الافراد فحسب ، فهي وحدة عضوية مترابطة الأجزاء ، تعمل معا لتحقيق السعادة لها وللجماعة ككل حتى تحقق الاستقرار.(٣)

إن الدولة هي الغاية والهدف النهائي من التجمع البشري ، حتى وان كان ظهورها متأخرة عن الاسرة والقرية لكن لها الأولوية، لأنها غاية التجمعات السابقة.(٤)

فالدولة هنا متقدمة على الاسرة ، ولكن ليست لها اسبقية زمنية، وحسب نظرية ارسطو ان هناك اسبقية زمنية بين الكل والجزء ، اذان الكل يجب ان يكون متقدما على الجزء رغم الاسبقية الزمنية للجزء فالطبيعي ان تكون الدولة متقدمة على الفرد.(٥)

يقول ارسطو في كتاب السياسة: "من البديهي ان كل دولة عبارة عن اجتماع وكل اجتماع لا يتآلف الا لخير ما دام الناس أيا كانوا لا يعملون ابدا شيئا الا وهم يقصدون الا ما يظهر لهم انه خير"، اذ أن اهم الخيرات كلها يجب ان تكون موضوع اهم الاجتماعات وهذا هو الذي سمي دولة او الاجتماع السياسي.(٦)

ويفهم من اقوال ارسطو انه إذا كانت الاسرة هي الأسبق في الوجود من حيث الزمن، فان الدولة هي الأسبق في الوجود من حيث الطبيعة كونها النمط الاكمل والارقى لطبيعية

(١) اميرة حلمي مطر، *الفلسفة اليونانية*، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر ، ١٩٩٨)، ص٣٢٥.
(٢) نقلاً عن، المرجع نفسه، ص٣٢٥.
(٣) ارسطو طاليس، *السياسة، ترجمة الاب اوغسطين بربارة البوليسي*، ط٢، (بيروت: الجنة الثانية لترجمة الروائع، ١٩٦٩)، ص٩٣.
(٤) امام عبد الفتاح امام، *ارسطو والمرأة*، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص٧٣.
(٥) ارسطو المرجع السابق، ٢٠٠٩، ص٩٥.
(٦) المرجع نفسه، ص٩٦.

البشر والمجال الوحيد الذي من خلاله تتحقق حياة متحضرة قادرة على إطلاق كل الملكات الأسمى للإنسان، ولهذا كانت نظرية التطور العائلي، الملازم المنطقي لفلسفة ارسطوطاليس، كما انها اول محاولة فكرية لتفسير نشأة الدولة.(١)

ولقد أنظم الكثير من فقهاء القانون والفلاسفة الى هذه النظرية مؤكدين ان الجماعات القديمة كانت تعتقد وتعد نفسها منحدرة من أصل واحد، وكان من العسير عليها ان تقيم الوحدة السياسية التي تجمعها وتربطها بعضها ببعض على غير هذا الأساس، اذ يبدأ تاريخ الأفكار السياسية بالمبدأ القائل ان رابط الدم هي الأساس الذي تقوم عليه فكرة اشتراك الافراد في إدارة شؤون الجماعة، وكان لرب الاسرة سلطة عليا مطلقة على بنيه، بل كان له عليهم حق الحياة والموت ولم تكن سلطته مقيدة فالكل تحت ارادته وسلطته سواء أبنائه او العبيد.(٢)

وظلت الدولة والمدينة عند اليونان مصطلحين مترادفين حتى انتهى عصرهم العريق ولم يعرف فلاسفتهم دولة من طراز غير المدينة، اما القبيلة فأنها ليست دولة بل على احسن تقدير أسس بدائية لدولة ، حتى وان اجتمعت عدة مدن في صورة فدرالية فهي كذلك لا تكون دولة بل مجموعة رديئة من الدول ، واننا ولم نرَ ان ارسطو يذكر شيئا بصورة ثابتة عن النظم الفدرالية رغم انه كان قائما فيها، وكذلك لا يذكر ارسطو شيئا عن الدولة الواسعة الرقعة التي كانت في مقدونيا رغم انه كان يعيش في كنفها.(٣)

I.ب. المطلب الثاني

النظرية الثيوقراطية

يعرف انصار هذه النظرية انها :المذاهب القائلة بأن السلطة مصدرها الله سبحانه وتعالى، والدولة كنظام هي نظام الهي، أي انها من صنع الله سبحانه وتعالى، وهنا يقول دوجي المذاهب الثيوقراطية تعمل على تفسير وتبرير السلطة السياسية وذلك عن طريق تدخل سلطة سماوية.(٤)

إن انصار هذه النظرية يرجعون اصل نشأة الدولة وظهور السلطة الى الله سبحانه وتعالى وحده فهم يطالبون بتقديسها اذ إنها من صنع الله وهي حق من حقوقه يمنحها لمن يشاء ، فالحكام يستمدون سلطاتهم منه ، ومادام الامر كذلك فالحاكم يسمو على المحكومين لصفاته

(١) طعيمة الجرف، *نظرية الدولة في المبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم*، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديث، ١٩٧٢)، ص٢١.
(٢) -عبد الحميد متولي، "أصل نشأة الدولة"، *بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد، القاهرة*، العدد ١٨، (١٩٤٨): ص٣٥.
(٣) ارنست باركر، *النظرية السياسية عند اليونان*، ترجمة لويس اسكندر، ج١، (الاسكندرية: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٦)، ص٤٥.
(٤) عبد الحميد متولي، المرجع السابق، ص٣.

التي يتميز بها عن غيره والذي تمكنه بالفوز بالسلطة وعليه يجب ان تكون ارادته فوق إرادة المحكومين.[١]

وان المتتبع للتاريخ يلحظ ان النظريات الثيوقراطية كان لها دوراً كبيراً في إقامة السلطة الدولية في المجتمعات القديمة على أسس دينية محضة ، واستخدمت هذه النظريات في العصر المسيحي والقرون الوسطى ولم تنتهِ اثارها وتختفي الا في القرن العشرين ميلادي ، ويعود السبب الى دور المعتقدات والاساطير في حياة الانسان اذ كان يعتقد ان هذا العالم محكوم بقوى غيبية غير معروفة يصعب تفسيرها.[٢]

على الرغم من اتفاق اصحاب النظرية الثيوقراطية على ان أصل السيادة لله وحده يقسم الفقهاء النظرية الثيوقراطية على ثلاثة نظريات: الأولى تأليه الحاكم والثانية الحق الإلهي المباشر اما الثالثة فهي الحق الإلهي غير المباشر وسنتناولها بالتفصيل فيما يلي:-[٣]

١- **نظرية تأليه الحاكم :** في المجتمعات البدائية التي تقوم بصورة أساسية على الرهبة من الطبيعة ومن المجهول ، وتسيطر عليه المعتقدات والاساطير ، فمن طبيعة الأمور ان تختلط السلطة السياسية بالعقائد فتغلب عليها خاصية القداسة، اذ يخضع للزعيم على أساس انه يمثل إرادة الاله، بل على أساس انه اله يعبدونه وتقدم له القرابين.[٤]

لقد قامت الحضارات القديمة على أساس هذه النظرية فقد كان فرعون يعبد واطلق عليه (رع) أي الاله ، وكذلك الحال في الصين اذ كانت سلطات الامبراطور تقوم على أساس ديني ، وملوك الهند يعدون انصاف الهة على صورة بشر يستمدون سلطتهم من الاله الأكبر المسمى (البرهاما).[٥]

وفي المدن اليونانية والرومانية القديمة اختلط القانون بالعقائد وكانت الدولة دين وسياسة في الوقت ذاته ، لقد بدأت روما حياتها السياسية سنة (٧٥٠) ق.م بنظام ملكي مطلق، الملك هو الذي يقرر القوانين ويفسرها بما يتوافق مع إرادة الالهة كونه رئيس الديانات، واذا كان الطابع العقائدي قد اختفى في العصر الجمهوري الا ان الامر بدأ بالتجديد في العصر الامبراطوري، اذ اصبح دين الامبراطور هو دين الدولة الرسمي، فهو كاهنها الأعظم واليه تقدم القرابين وتقام من اجله الشعائر، حتى وصل الأمر ان الامبراطور حال وفاته ينقل الى مصاف الاله وتصبح عبادته هي دين الدولة الرسمي.[٦]

---

(١) سعيد ابو الشعير، *القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة*، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠١٣)، ص ٢٥.
(٢) ابو الشعير، المرجع السابق، ص٢٥.
(٣) - عبد الحميد متولي، المرجع السابق، ص٣.
(٤) طعيمة الجرف، المرجع السابق، ص٢٦.
(٥) ابو شعيرة، المرجع السابق، ص٢٦.
(٦) طعيمة الجرف، المرجع السابق، ص٢٧.

٢-نظرية الحق الإلهي المباشر : لقد كان لهذه النظرية دورا في تاريخ الفكر السياسي وفي تاريخ سياسة الدول، فقد كانت سائدة قديما لدى اليهود ولدى المصريين القدماء ، وغيرهم من الشعوب، ان الدولة الثيوقراطية هو الشكل المعروف للدولة في حياة البشرية اذ يقول (فوستيل دي كولانج)- مؤرخ فرنسي-: ان الدين هو العامل الأول لتكوين الجماعات البدائية ، في هذه النظرية ان الحاكم ليس هو الاله وانما هو من البشر يختاره الله كما انه يستمد سلطته من الله عكس النظرية التي سبقتها ، اذ كان للمسيحية دور بالغ الأهمية في بروز حريات منها حرية الرأي والعقيدة من اجل ذاتية الانسان ، ان الديانة المسيحية ساعد على إعادة كرامة الانسان، لأنها دعت الى تجنب عبادة الملوك والتخلص من سلطتهم.[١]

اذا حدث ثورة اجتماعية وسياسية بعيدة المدى وكان اول مظهر لها الفصل بين الفرد والانسان والفرد والمواطن ثم الفصل بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية وفي النهاية أدى الى إقرار حق المسيحي في الخروج على القوانين غير العادلة التي لا تحترم بها الدولة تعاليم عقيدته ، لقد رسخت المسيحية المنتصرة في ضمير الشعوب والقياصرة معاً تعليمات السيد المسيح "دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله".[٢]

فَهم رجال الكنيسة الأوائل هذه التعليمات على أنها دعوة من السيد المسيح على احترام الدولة وسلطتها السياسية وعدم محاولة هدمها او الخروج عليها ، التي انتقلت الى صياغة نظرية الحق الإلهي المباشر خلاصته ((ان الرب خلق الانسان وكذلك خلق السلطة لتنظيم علاقة البشر لأنه لا يحب لعباده الفوضى، وللسلطة سيفان سيف السلطة الدينية وسيف السلطة الزمنية واذا كان الرب يودع سيف السلطة الدينية للبابا في الكنيسة ، فان الرب كذلك يودع بنفسه وإرادته المباشرة سيف السلطة الزمنية للإمبراطور)).[٣]

٣- **نظرية الحق الإلهي غير المباشر :** نظرية التفويض الإلهي هذه النظرية ظهرت حين انهارت الإمبراطورية الرومانية أواخر القرن الخامس الميلادي وبقيت الكنيسة مسيطرة على العالم المسيحي كله، مما ساعد على تكييف علاقتها بالسلطة الزمنية على أسس وقواعد جديدة تسمح بإخضاعها لها باعتبارها هي التي تمثل الشعب المسيحي ، وقد بدأ هذا التحول منذ اعتناق الامبراطور (قسطنطين) المسيحية، و باعتباره مسيحيا يجب ان يحكم الشعب المسيحي من داخل الكنيسة وفي اطار تعاليمها ، فلا هو سلطة اعلى منها وليس هو سلطة موازية لها ، وساد التفكير الذي ينظر الى الملوك والامراء باعتبارهم وزراء لله في الأرض مفوضين من قبله في حكم رعاياه على مقتضى القوانين الإلهية، تحت اشراف البابا ورضى الشعب المسيحي.[٤]

---

(١) ابو الشعير، المرجع السابق، ص ٢٧.
(٢) - المرجع نفسه، ص٢٧.
(٣) طعيمة الجرف، المرجع السابق، ص٢٨-٢٩، انظر ايضاً، عبد الحميد متولي، المرجع السابق، ص٩-١٠.
(٤) طعيمة الجرف، المرجع السابق، ص ٤٠.

إن الله عز وجل لا يتدخل في اختيار الحاكم بل الافراد يختارون الحاكم بإرشاد من الله سبحانه وتعالى، اذ أدت هذه النظرية الى تقدير سلطة الملوك وتعزيز سلطة الكنيسة متمثلة بالشعب المسيحي ، وبذلك فهو صاحب الحق في منح سيف السلطة الزمنية للحاكم.[١]

إن نظرية الحق الإلهي غير المباشر او نظرية التفويض الإلهي استخدمت في التطبيق العملي شكلاً خاصاً متميزاً اشتهرت في كل أوروبا ، فقد كان الملك، أو الأمير، أو الامبراطور، لا يتولى السلطة الا بعد قيام رهبان الكنيسة بمجموعة من الطقوس الدينية يقوم البابا بعدها بتتويجه بنفسهِ إيذاناً على ان الكنيسة هي التي اختارته وهي التي منحته ولاية حكم الرعايا تحت اشرافها.[٢]

II. المبحث الثاني

الدولة الكنسية في العصر الوسيط

يتناول هذا المبحث العصر الوسيط بالدراسة والتحليل بما يتعلق بتطور الدولة في ظل الكنيسة وعلاقة الدولة بالكنيسة ونظرية السيفين وذلك في مطلبين الآتيين: -

II.أ. المطلب الأول

العلاقة بين الدين والدولة

تعد العلاقة بين الدين والدولة قضية مهمة، إذ اختلف العديد من المفكرين حول العلاقة بينهما وهي من أهم الإشكاليات التي عالجها الدارسون عبر تاريخ الفكر البشري وبالأخص في الفكر الغربي المسيحي وهذه العلاقة أدت الى الاختلاف والتباين بين العديد من المفكرين.

لم يقتصر مسار السلطة الزمنية والسلطة الدينية على مسار واحد فقط ، بل أخذ ابعاداً مختلفة، وبقيت الإمبراطورية الرومانية تقاوم انهيارها الديني خشية انتقاص من نفوذها وسلطاتها، وهو ما فتح الباب لصراع رهيب بين الكنيسة والقيصر ومع مرور الزمن أدى الى تحمل المسيحية شتى الوان التعذيب والاضطهاد، الا انها انتصرت في النهاية وترسخت تعاليمها في ضمير الشعب والقياصرة معاً.[٣]

ولقد ذكرنا آنفاً ما كان من فهم رجال الكنيسة الأوائل، اذ فهم رجال الكنيسة الأوائل تعليمات السيد المسيح على انها دعوة على احترام السلطة السياسية للدولة وعدم محاولة

(١) ابو شعيرة، المرجع السابق، ص ٢٨.
(٢) عبد الحميد متولي، المرجع السابق، ص١٣، انظر ايضاً طعيمة الجرف من ص ٤١-٤٢.
(٣) عبد الحميد متولي، المرجع السابق، ص١١.

هدمها او الخروج عليها، و خلاصته ما انتهوا اليه " ان الرب خلق الانسان، وكذلك خلق السلطة لتنظيم علاقة البشر، لأنه لا يحب لعباده الفوضى ، وللسلطة سيفان سيف السلطة الدينية وسيف السلطة الزمنية واذا كان الرب يودع سيف السلطة الدينية للبابا في الكنيسة ، فان الرب كذلك يودع بإرادته المباشرة سيف السلطة الزمنية للإمبراطور.(١)

ان ظهور الكنيسة كان له اثره الخاص في الفصل بين السلطة الزمنية والدينية او الروحية بالأخص في بداية ظهور الدين المسيحي، ويظهر هذا المبدأ جلياً واضحا في مقولة السيد المسيح: " دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله ".(٢)

وبناء على هذه المقولة فصلت المسيحية بين الدين والدولة ان طبيعة الدولة لدى الدين المسيحي ليست دينية بل بشرية وهذا بين واضح في كلمة السيد المسيح: "ليست مملكتي في هذا العالم " وهذا ما قال به القديس توماس : " ان السلطة في جوهرها تأتي من الله ولكن السلطة الفعلية بصورتها الواقعية التي تتشكل بها اشكالاً تختلف باختلاف البلدان والازمان ، انما تأتي من الشعب وان الشعب وحده هو الذي يستطيع ان يضع الأنظمة ، لذلك كان واجباً على من يتولى السلطة ان يتولاها بمشيئة الشعب الذي له وحده ان يصنع لنفسه ما يراه من أنظمة".(٣)

اذ يفهم من هذه العبارة فصل الدين عن الدولة ، فالمغزى ان طاعة المسيحي لابد وان تكون للسلطتين السائدتين في المجتمع أو الدولة ، ومن هنا تكون الكنيسة هي الممثلة لسلطة الله، مما يترتب عليه ان تكون للكنيسة نفس مرتبة السلطة السياسية وظهر من مواجهة الكنيسة مفهوم السلطة الزمنية متمثلة بالملك أو الامبراطور هنا هو السلطة السياسية ، ان المسيحيون كانوا مخالفين لفكرة الرومان ، لأن الرومان اعتقدوا ان سلطة الحاكم مصدرها الشعب بينما المسيحيين امنوا بفكرة الحق الإلهي في الحكم اذ ان مصدر السلطة يرجع الى الله سبحانه هو الذي يعين الحاكم، لهذا اوجب عليهم طاعة الحكام.(٤)

II.ب. المطلب الثاني

انقسام الولاء بين الكنيسة والدولة

في العصور الوسطى ظهرت مشكلة انقسام الولاء ، فكان ولاء المسيحين موزعا بين الامبراطور (الحاكم) ممثلا لسلطة الدولة السياسية في شؤون الحياة الدنيوية، والولاء لرأي الكنيسة ممثلا للسلطة الدينية.(٥)

(١) طعيمة الجرف، المرجع السابق، ص٣٩.
(٢) عبد الحميد متولي، المرجع السابق، ص١٠.
(٣) مصطفى النشار، *تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون*، ط١، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص١٦٩.
(٤) المرجع نفسه، ص ١٧٠.
(٥) طعيمة الجرف، المرجع السابق، ص٤٠.

كان البابا الأول (سانت بير) وبعده (سانت بول) من ابرز ممثلي هذا الاتجاه، فلقد دعا كلاهما وتبعهم العديد من باباوات الكنيسة الأوائل الى احترام السلطة الزمنية بل والى تقديسها على أساس ان الحكام الزمنيين مختارين من الله مباشرةً باعتبارهم وزرائه في ارضه لحكم رعاياه، بموجب حقهم المقدس في السلطة ؛ ويترتب على ذلك ان لا يكون الحكام مسؤولون امام أحد من رعاياهم ، بل هم مسؤولون امام انفسهم وامام الله فقط ، كذلك يترتب عليه طاعة الرجل المسيحي للحاكم التزاما دينيا لان عصيانه بمثابة عصيان لأمر الله ،وعدم الطاعة يستوجب العقاب الدنيوي فضلا عن العقاب الديني ؛ فقد قضت الإرادة الإلهية على المجتمع الإنساني ان يخضع لسلطتين السلطة الروحية والسلطة الزمنية يدير أمر الأولى رجال الدين والثانية يديرها رجال الدنيا، فتقضي تعاليم الدين المسيحي بأن احداً لا يمكن له الجمع بين القداسة والحكم.[١]

كان الجميع يعتقد ان السلطتين تخضعان للقانون، وتشغل كل منهما مكاناً مهما في الحكومة التي قضى الله ان يحكم بها الانسان والطبيعة، فلا يتصور قيام صدام بين السلطتين على الرغم من ان شهوة الحكم تسوق رجال الحكم من كلا الطائفتين الى تجاوز الحدود التي رسمها القانون، وكان كل منهما تدين بالمساعدة والمساندة للأخرى بحكم انها جزء من تدبير رباني محكم.[٢]

واذا اردنا الدقة لم يكون هناك كنيسة أو دولة بالمعنى الحديث لهذين المصطلحين فلم تكن هناك جماعة تتكون منهم الدولة، ولم تكن هناك جماعة أخرى تتكون منهم الكنيسة، لان الناس جميعا ينظمون اليهما، فقد كان هناك مجتمع مسيحي واحد وهو ذلك الذي نوه عنه القديس اوغسطين في كتابه (مدينة الله) وكان يشمل العالم اجمع كما اعتقد الناس في القرن الحادي عشر.[٣]

كانت هناك العديد من العوامل التي أدت الى اطلاق عملية تشييد الدولة في أوربا الغربية نهاية القرن الثاني عشر، وإن من هذه العوامل هي عمليات تقدم المسيحية عند الشعوب الرومانية التي كانت لاتزال وثنية، او غير ارثدوكسية، فضلاً عن التنظيم الأفضل للكنيسة، اذ أصبحت للكنيسة خاصيات الدولة لها مؤسسات دائميه، وكذلك اخذت الكنيسة بخاصيات جديدة تدعم مكانتها منها نظرية السيادة البابوية، لقد كان رجال الكنيسة مرتبطين ارتباط وثيقا بالسياسة الدنيوية ولم يكن للملك او الحاكم الاستغناء عن نصائحهم ودعمهم، ان النظريات السياسية والتقنيات الإدارية للكنيسة نتج عنها اثر مباشر على الدولة العلمانية الدنيوية لقد كانت الكنيسة تدرك بشكل واضح أيضا ان من واجب الحكام ان يضمنوا لرعاياهم

(١) جورج سباين، المرجع سابق، ص١٣٢.
(٢) عبد الحميد متولي، المرجع السابق، ص ٥.
(٣) جورج سباين، المرجع السابق، ص١٣٣.

العدل والسلام؛ فضلا عن عامل اخر ذو اهمية فعالة هو الاستقرار التدريجي لأوربا في نهاية حقبة طويلة من عمليات النزوح والغزوات والاجتياح.[١]

كان على الملوك ان يجعلوا العدل محتوما ، فيتوجب عليهم تطوير القوانين التشريعية وتحسين المؤسسات القضائية ، وهذان اجراءان ملازمان لتشيد الدولة اذ تم اتخاذهما بصورة مبكرة في أوربا ، ولقد منح القانون التفوق منذ نشأة الدول الاوربية مما كان له الأثر الواضح على التطور اللاحق لهذه الدول، كانت الدولة مؤسسة على القانون، كون القانون في الدول الاوربية يضبط العلاقات العائلية، والتجارية، وامتلاك الأموال وتنظيمها، فضلاً عن الحق الجنائي، وان الزيادة السريعة لعدد الأشخاص المتعلمين هو العامل الأخير من حيث تاريخ الظهور الذي اسهم في بروز الدولة، اذ بدون تقارير مكتوبة ووثائق رسمية كان من الصعب انشاء مؤسسات دائمة وغير شخصية.[٢]

III. المبحث الثالث

تفسير القديس توماس الاكويني لأصل نشأة الدولة

عبر العصور كان هناك العديد من الفلاسفة الذين اولوا اهتمام بدراسة الدولة من بينهم افلاطون وأرسطو وقام فيما بعد بدراستها الفلاسفة المسحيين من بينهم وأشهرهم القديس توماس الاكويني ودراسته محوراً مهماً سلط عليه الاضواء، يعتبر القديس توماس الاكويني أحد أبرز فلاسفة العصور الوسطى اذ يحتل في تاريخ الفلسفة الوسيطية مرتبة ومكانة عالية، وهو أحد كبار فلاسفة الكاثوليك، بناء عليه قسم هذا المبحث على المطلبين الآتيين: -

III.أ. المطلب الأول

مفهوم الدولة عند توماس الاكويني

كانت مؤلفات ارسطو التي جاءت الى أوربا المتدينة بالديانة المسيحية والتي جاءت عن طريق المصادر الإسلامية واليهودية توسم بالكفر، و كانت الكنيسة تميل الى تحريمها اذ حرمت قراءتها ومداولتها في جامعة باريس عام ١٢٠٠ وما بعدها، بالرغم من ذلك فإن التحريم لم يعد ذا اثر فعال ، لذلك توجهت الكنيسة بحكمة الى التجديد بدل منعها، ان تقبل مؤلفات ارسطو بسرعة في العصور الوسطى يدل على قوة التفكير عند المسيحية ، لقد اعتنق

(١) جوزيف شترايز، *الأصول الوسطية للدولة الحديثة*، ترجمة محمد عيتاني، ط١، (بيروت، لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٨٢)، ص١٩.
(٢) المرجع نفسه، ص٢٦-٢٧.

توماس الاكويني فلسفة ارسطو واعتبرها في صف المسيحية اذ حاول ان يثبت صحة اتحاد العقل والايمان ذلك المعتقد الذي رفضه العديد من جماعة الرهبان في عصره.[١]

فلسفة توماس في صميمها توحيد عام ونظام شامل مفتاحه الوفاق والتنسيق، فالكون عنده عبارة عن نظام مرتب ترتيبا (هيراركياً)[٢]،[٣] يمتد في درجات تبدأ من الاله في علاه وتنتهي عند ادنى المخلوقات، يسيطر الأعلى في جميع الأحوال على الأدنى ويستفاد من هذا الفهم ان الله يسيطر على العالم كما تسيطر الروح على الجسد [٤].

إن مسيحية توماس الأرسطية مكنته من تجنب فكرة ان "الدولة نتيجة الخطيئة " تلك الفكرة مال اليها القديس (اوغسطين) والتي تقول بأن (الدولة المجتمع) جاءت الى الوجود نتيجة الخطيئة وهنا واجه القديس توماس هذا المعتقد من خلال النظرية الأرسطية التي تقول ان الانسان يميل الى الاجتماع مع الأخرين فلإنسان كائن اجتماعي سياسي بطبعه وهذا الميول الاجتماعي الذي يمتاز به الانسان هو أصل نشأة الدولة [٥].

ومن ناحية أخرى الدولة عند ارسطو مؤسسة طبيعية تقوم على طبيعة الانسان ، لكل مخلوق غايته الخاصة وانه حين تبلغ بعض المخلوقات غايتها بالضرورة او غريزياً فان عليه الاسترشاد بعقله لبلوغها ، وإن الانسان ليس فردا منعزلا، قادرا تحقيق غايته بمفرده باستخدام عقله ولكنه كائن اجتماعي ولد ليعيش مع اقرانه في مجتمع.[٦]

يرى القديس توماس ان المجتمع كالطبيعة له اهداف وغايات تقضي على الأدنى ان يحترم الأعلى وان يكون في طاعته، وهنا اقتدى توماس بأرسطو فوصف المجتمع بانه عبارة عن تبادل خدمات ومنافع بغية الوصول الى حياة طيبة.[٧]

إن الانسان لا يوجد بدون مجتمع، لأن من خلال الجماعة نتمكن من تكوين الدولة وما الفرد الا جزء من هذا المجتمع، بمعنى ان الدولة هيئة موحدة بتنظيم افرادها ؛ اذ توجد وحدة نظام داخل الجامعات الحيوانية لكنها تصدر فيها عن طريق الغريزة، الا انها في المجتمعات البشرية تعود بذلك الى العقل والإرادة، اذ يقصد هنا تركيبة المجتمع كتركيبة الجسم فالفرد

---

(١) من هؤلاء الرهبان، *الرهبان الفرنسيسكان مثل دنزسكوتس وكنلك وليام اكام*، انظر، سباين، المرجع السابق، ص١٥٩-١٦٠.

(٢) هذا الترتيب هو نوع من أنواع التدرج الهرمي. ويتألف عادةً التدرج الهرمي داخل أية منظمة من سلطة فردية/جمعية بأعلى التدرج يليها مستويات متتالية من السلطة.

(٣) مصطفى النشار، المرجع السابق، ص ١٩٤.

(٤) جورج سباين، المرجع السابق، ص ١٦١.

(٥) فريدريك كوبلستون، *تاريخ الفلسفة*، ترجمة امام عبد الفتاح امام، ط١، ج٢، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠)، ص ١٥٩.

(٦) المرجع نفسه، ص١٥٧.

(٧) ارنست باركر، المرجع السابق، ص٤٠.

داخل المجتمع هو عضو فعال كمثل بقية أعضاء الجسم لها مهام متناسقة كل عضو مكمل للعضو الاخر، كذلك الفرد داخل الجماعة يخضع للقانون الذي تم شرعه المجتمع.[١]

يقول القديس توماس الاكويني: " فاذا كان المجتمع البشري ونظام الحكم طبيعيين وممثلين من قبل الطبيعة البشرية، فانه ينتج من ذلك ان لها تبرير الهي وسلطة إلهية ما دامت الطبيعة البشرية مخلوق من الله ، لقد أراد الله عند خلق الانسان ان يكون هناك مجتمع بشري وحكم سياسي، وليس من حق المرء ان يقول ان الدولة هي نتيجة الخطيئة"؛ فوجود الدولة والسلطة المدنية ضرورة حتمية اقتضتها عدالة السماء وهي السبب الرئيس)) هنا في وجودها.[٢]

وقال كذلك عن الخطيئة: " ان الخطيئة ليست سوى فعل انساني قبيح وانما فعل انساني من حيث هو ارادي، أي صادر عن الإرادة ، وانما يكون الفعل الإنساني قبيحا من حيث يخرج عن الحد المقدر له ، وتقدير كل شيء يعتبر بالقياس الى قاعده اذا خرج عنها خرج عن الحد المقدر له ، وللإرادة الإنسانية قاعدتان: احدهما العقل الإنساني والأخرى هي الشريعة الازلية التي هي عقل الله التي تعتبر القاعد الاولى ".[٣]

يتضح لنا من خلال النصوص المذكورة ان الخطيئة تعد خروج الفعل الإنساني عن القاعدة التي حددت له الهياً او إنسانيا ، ان أفعال الانسان أفعال نابعة من ارادته ، فالخطيئة فعل ارادي من أفعال الانسان وهي خروج على مبدا العقل او الاله ، وغياب هذان العنصرين او احدهما يعد خطيئة عند الانسان.[٤]

والحقيقة ان توماس ميز بين نوعين من السلطة الأولى هي: السلطة المجردة او (السلطة في ذاتها) هذا بالنسبة له موافقا بذلك رأي القديس بولس " السلطة ذات أصل إلهي وطبيعة الهية"

(كل سلطة من الله سبحانه)، ويلحظ ان القديس توماس هنا يتبع ارسطو مخالفا التقاليد الاغسطينية وتقاليد اباء الكنيسة ، اذ يعلم ان هذه السلطة طبيعية للغاية ، وانها تضرب جذورها في الطبيعة الإنسانية نفسها، فالإنسان يحتاج للسلطة من اجل تحقيق بشكل تام غايته

(١) يوسف كرم، المرجع السابق، ص١٥٣.
(٢) كوبلستون، المرجع السابق، ص١٥٨.
(٣) توماس الاكويني، *الخلاصة اللاهوتية*، ترجمة الخوري بولس عواد، ط١، ج٤، (بيروت: المطبعة الادبية، ١٨٩٨)، ص٢٣٨.
(٤) تعليق الباحث.

الأرضية (فالسلطة ليست فقط مؤسسة ناشئة عن تعاقد حصل على اثر الخطيئة لتكون قصاصا وعلاجا لها).[١]

يرى القديس توماس ان الدولة ليست نتيجة الخطيئة بل ان فكرة الدولة هي ببساطة من خلق الإنسانية وتشكلت من قبل في الطبيعة البشرية ، وبما ان الطبيعة البشرية من خلق الله فان الله قد أراد وجود الدولة ومن هذا الكلام يستنتج ان الدولة مؤسسة تقوم عن جداره واستحقاق ، وبغاية من ذاتها، وبمجال خاص بها؛ فالدولة مجتمع متكامل وان لديها جميع الوسائل الضرورية لبلوغ غاياتها والصالح المشترك للمواطنين.[٢]

اما النوع الثاني فهي السلطة الملموسة سلطة الحكم التي يمارسها الناس وتدخل فيها الإرادة الإنسانية عن طريق اختيار البعض منهم ليكونوا هم أداة الحكم ، ويلحظ ان القديس توماس عبر عن الحق البشري في إيجاد سلطة سياسية تحكمهم، ذلك الحق الذي يتولد من الطبيعة البشرية ذاتها بقوله :"اذا كانت طبيعة الانسان ، الحيوان الاجتماعي والسياسي يريد ان يعيش في مجتمع يضم عدد كبيرا من اشباهه ، فان من الضروري ان يكون لدى البشر مبدأ بواسطته يحكم الجمهور، ان هذا الجمهور سيتبعثر في مختلف الاتجاهات ان لم يوجد من لم يعتنِ بخيره مثلما يتحلل جسم الانسان او أي حيوان كان، ان لم توجد فيه قوة موجهة مشتركة تستهدف الخير المشترك لكل الأعضاء.[٣]

إن السلطة الملموسة (سلطة الحاكم) هي من داخل السلطة المطلقة المجردة وان كانت تحدث من خلال إرادة بشرية شعبية ، بما ان الحاكم لم يعينه الله بصورة مباشرة ليسوس الشعب وانما من خلال اختيار شعبي بحت ، وهذه السلطة التي اكتسبها الحاكم هي حق الهي رغم اكتسابها بواسطة الشعب الذي اختاره.[٤]

إن الغاية الأخلاقية للحكومة تعلو على أي غاية أخرى وإن واجب الحاكم هو توجيه كل طبقة في الدولة حتى يحي الناس حياة سعيدة فاضلة وتلك هي الغاية الطبيعية لبني البشر في المجتمع.[٥]

(١) جان جاك شوفالييه، *تاريخ الفكر السياسي من المدينة الى الدولة القومية*، ترجمة محمد عرب صاصيلة، (بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٩٣)، ص١٨٥.
(٢) كوبلستون، المرجع السابق، ص١٩٥.
(٣) مصطفى النشار، المرجع السابق، ص١٩٥-١٩٦.
(٤) شوفالييه، المرجع السابق، ص١٨٥.
(٥) جورج سباين، المرجع السابق، ص١٦٢.

III.ب. المطلب الثاني

مقومات الدولة عند القديس توماس الاكويني

لم تكن الدولة في العصر الوسيط مجرد وحدات سياسية بل كانت كيان معقد يعكس تفاعلات دينية وثقافية واجتماعية اذ تميزت تلك الفترة بتداخل السلطة بين الحاكم (الملوك) ،وأصحاب الأموال (النبلاء) ،ورجال الدين (الكنيسة)، لقد كانت الكنيسة قوة فعالة ورئيسة تمنح الحكام سلطتهم اذ كانت تمثل قوة روحية وسياسية في الوقت ذاته هذا النفوذ الذي يتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية مما جعلها عنصراً لا يمكن الاستغناء عنه في بناء الدول.[١]

لقد ذكرنا آنفاً ان الإرادة الإلهية قد قضت على ان المجتمع الإنساني يجب ان يخضع لسلطتين السلطة الروحية والسلطة الزمنية مع اختلاف الإدارة لهما، الا ان كليهما خاضعتان للقانون السماوي والقانون الطبيعي.[٢]

وتقوم الدولة عند القديس توماس الاكويني على عدة قوانين، لان القانون عنده جزء لا يتجزأ من نظام الحكم فهو ينظم الحكم بين كل المخلوقات، فقد اعطى أهمية للقانون وقسمه على أربعة اقسام:

١- القانون الازلي
٢- القانون الطبيعي
٣- القانون الإلهي
٤- القانون الإنساني .[٣]

أولا:- القانون الازلي : يقصد بالقانون الازلي ذلك القانون الذي يحكم به الله العالم ،اذ ان الله خلق العالم ويحكمه ولا بد من تصور الحكمة الإلهية على انها تنظم عمل الانسان نحو غايته ، فالله -اذا تحدثنا بصيغة تشبيه- لديه فكرة نموذجية للإنسان والافعال التي تحقق طبيعة الانسان ؛ والمطلوب لبلوغ غاية الانسان والحكمة الإلهية على نحو ما توجيه أفعال الانسان لبلوغ تلك الغاية وهي التي تشكل القانون الازلي.[٤]

ان انتشار القانون لابد ان يكون ازليا من جانب الله، لان الله ازلي وفكرته عن الانسان ازلية، وهذا القانون الازلي هو الأصل والمنبع للقانون الطبيعي الذي هو مشاركة في هذا القانون الازلي ، القانون الازلي ينتشر بشكل كافٍ في كل انسان ، فلدى الانسان غاية تعلو على الطبيعة ، ولكي يكون قادراً على بلوغ تلك الغاية كان من الضروري ان يكشف الله

(١) شترايز ، المرجع السابق ،ص٢٣-٢٧.
(٢) جورج سباين، المرجع السابق، ص١٣٢.
(٣) كوبلستون، المرجع السابق، ص١٥٢.
(٤) كوبلستون، المرجع نفسه، ص١٥٢-١٥٤.

القانون الذي يعلو على الطبيعية ويعلو على القانون الطبيعي، ان القديس توماس بفكرته الواضحة عن الله كخالق ومدبر للنعمة الإلهية للعالم ؛ قد تصور ان واجب الانسان الأول ان يعبر ضمن افعاله عن العلاقة التي تربطه بوجوده ، ان الرجل الفاضل عند القديس توماس هو اكثر الناس يعبد الله في حين ان الرجل الفاضل عند ارسطو هو اكثر الناس استقلالاً.[١]

يرى القديس توماس القانون الازلي يعلو على الطبيعة البشرية فهو الحكمة الإلهية فهو يستند الى الحتمية والسببية ، فهو يخضع الى نظام رهيب ومنسجم لامجال فيه لحدوث ظاهرة بالصدفة، لأن الله صمم الكون تصميماً رهيباً، لهذا نجد القانون الازلي يعلو فوق الطبيعة البشرية ويعلو فوق فهم الانسان، لكن رغم هذا يستطيع الانسان ادراكه القانون الازلي هو مصدر القانون الطبيعي، الا ان هذا القانون اعتبر القانون الطبيعي سلبي جهة الميولات الطبيعية للمخلوقات، كالغرائز والشهوات.[٢]

ثانيا: - القانون الطبيعي:

هو ذلك القانون الذي تتحكم فيه الطبيعة وما تغرسه فيه الطبيعة والذي يتحكم فيه العقل ويتأسس من الطبيعة البشرية والتي هي واحدة عند الناس جميعاً وينظر اليه أساساً كونه من الأشياء الضرورية للطبيعة البشرية فهناك مثلا التزام بالمحافظة على حياة الانسان وهذا لا يعني ان على كل انسان ان يحافظ على حياته بالطريقة ذاتها التي يسلكها غيره من بني جنسه ، اذ عليه ان يأكل ليعيش ولكن ليس مجبراً ان يأكل نفس الطعام وبنفس القدر وبعبارة اخر قد تكون الأفعال خيرة وطبيعية دون ان تكون الزامية؛ ان القانون الطبيعي تأسس من خلال الطبيعة البشرية على النقيض من القانون الازلي الذي يسمو فوق الطبيعة البشرية والتي هي متماثلة لدى جميع الناس ان القانون الطبيعي دائما في خدمة البشر.[٣]

يتجلى القانون الطبيعي فيما تغرسه الطبيعة في سائر الكائنات الحية من ميول نحو فعل الخيرات وتجنب فعل الشر وحماية الانفس والعمل على ان يعيش المخلوق المعيشة كما حبته بها الطبيعة ، ويعني ذلك كما قال ارسطو يوصف حالة الجنس البشري : "تلك الرغبة في ان يحيا الانسان حياة ذات طبيعة متزنة ومعقولة" ، وقد ذكر القديس توماس امثلة على ذلك منها رغبة الناس في العيش في مجتمع ، وان يحافظ على حياتهم ، وان يحافظ على النوع البشري من خلال الانجاب والتربية ، وان يبحث عن الحقيقة ، كما ان عليهم ان يسعوا لأنماء قدرتهم على الادراك ، فالقانون الطبيعي يشمل كل ما يدعو الى إيجاد أوسع مجال لهذه الميول البشرية.[٤]

(١) المرجع نفسه، ص ١٦٤.
(٢) كوبلستون، المرجع السابق، ص١٦٤.
(٣) المرجع نفسه، ص١٤٩-١٥٢.
(٤) جورج سباين، المرجع السابق، ص١٦٥.

ثالثا: القانون الإلهي:

القانون الإلهي في نظر القديس توماس الاكويني هو الوحي او التبليغ وقد أورد القديس توماس مثالاً الشريعة الخاصة التي انزلها الله على اليهود فضلا عن الاحكام الخاصة للأخلاق والتشريعات المسيحية التي جاءت عن طريق الكتب المقدسة او الكنيسة، فالقانون الإلهي من نعم الله على البشرية وليس من اعمال العقل البشري؛ وقال في القانون الإلهي في رغبة منه لتقليل الفجوة بينه وبين العقل البشري (ان الوحي جاء مؤيداً للعقل ولا يمكن ان يكون معاديا له) والنظام الذي وضعه القديس توماس يقوم على العقل والايمان وهما نسيج واحد .[١]

ان الحكام ليسوا مضطرين لتشريع قوانين تتعارض ولا تتفق مع القانون الطبيعي أو القانون الإلهي فالحكام بما انهم يستمدون سلطتهم التشريعية من الله والذين هم أنفسهم يخضعون لهذه السلطة المستمدة من الله فهم غير مضطر لانتهاكها اوان يأمروا رعاياهم بأن يقوموا بأي شيء يعارض القانون الإلهي أو القانون الطبيعي ، ان القوانين الظالمة ليست ملزمة من حيث الضمير ، وقد يكون القانون ظالماً، لأنه يعارض الصالح العام أو أنه شرع لأغراض انانية خاصة بالمشرع ؛ فالقوانين التي هي مضادة للقانون الإلهي لا يمكن السماح بطاعتها طالما انه من الواجب طاعة الله اكثر من طاعة البشر.[٢]

ويستنتج القديس توماس ان كل شيء على هذا الوجود هو من تدبير الله وليس هناك للعشوائية حيز ، لان العقل هو الفعال المدبر وهو الذي يصنع القدر ولا يمكن لهذا القدر ان تتدخل فيه الكائنات وتحدد ما هو الكائن الخارج عن الإرادة الإلهية .[٣]

رابعاً: القانون الإنساني:

هو القانون الذي وضعه القديس توماس ليلائم الجنس البشري وقسمه على قسمين: القسم الأول قانون الشعوب والثاني القانون المدني ، فالقانون الإنساني ينظم العلاقة بين بني البشر ، وهو قانون سائد من قبل في انحاء العالم ، ولما كان تسليم الانسان لمقتضى العقل يدل على الالفة وحب المعاشرة فقد وضع القانون مقياس لخير الإنسانية جميعا وليس لمصلحة فرد أو طائفة معينة فالقانون هو نتاج جهود الناس جميعاً وهم يعملون لخيرهم جميعاً عن طريق وضع التشريعات أو عن طريق خلق العادات والتقاليد.[٤]

(١) المرجع نفسه، ص١٦٥.
(٢) كوبلستون، المرجع السابق، ص١٦٣.
(٣) توماس الاكويني، المرجع السابق، ص٥٩٢.
(٤) جورج سباين، المرجع السابق، ص١٦٦.

إن القديس توماس يعتبر اشهار القوانين صفة جوهرية من صفات القوانين فهو يعرف القانون بانه (شريعة تستهدف الخير العام املاها العقل وصاغها من يرعى شؤون الجماعة، ثم أشهرت) ان حجة القديس توماس في القانون الإنساني هو مشتق من القانون الطبيعي ومن ثم هو يرى ان التنظيم الإنساني وما يستلزمه من استخدام لقوة التنفيذ تعود الى طبيعة الانسان وان استخدام القوة ليس جديدا ولكن هو موجود بالفطرة ، فالقانون الإنساني نتيجة حتمية للقانون الطبيعي الذي لا يحتاج الى شيء سوى ان يكون فعالاً ونافذا.[١]

واذا اختلف القانون الإنساني مع القانون الطبيعي في شيء ما فلن يكون قانوناً بل انحراف عن القانون.[٢]

الخاتمة

الاستنتاجات

بعد الانتهاء من هذه الرحلة العلمية – بفضل الله ومنه- توصلنا الى الاستنتاجات عدة نذكر أهمها دون ذكر الجزيئات لان موجدة في اثناء البحث.

١. **الدولة كضرورة طبيعية**: القديس توماس الاكويني يرى أن الدولة ليست اختيارية، بل تنشأ نتيجة طبيعية لحاجة الإنسان للعيش في مجتمع منظم، والإنسان كائن اجتماعي بطبيعته، ومن ثم يحتاج إلى تنظيم سياسي لتحقيق الخير العام.

٢. **الغاية من الدولة:** الهدف الأساسي من وجود الدولة هو تحقيق الخير العام، الذي يشمل العدالة، الأمن، والانسجام بين أفراد المجتمع، والدولة ليست فقط وسيلة لتحقيق النظام، بل هي أداة لتطوير الفضائل الأخلاقية في المجتمع.

٣. **القانون الطبيعي كأساس للدولة**: يؤكد الاكويني أن الدولة يجب أن تستند في قوانينها على القانون الطبيعي، وهو مجموعة من المبادئ الأخلاقية الكامنة في العقل البشري، التي تعبر عن إرادة الله، أي قانون يخالف هذا القانون يعتبر غير عادل وغير ملزم.

٤. **السلطة والحكم:** يعتقد أن السلطة مستمدة من الله، ولكنها تُمنح للبشر لإدارة شؤون المجتمع، الحاكم ليس طاغية بل خادم للشعب، ويجب أن يعمل لصالح الخير العام، إذا انحرفت السلطة عن هذا الدور، فإن مقاومة الشعب لها مشروعة.

(١) المرجع نفسه، ص١٦٧.
(٢) كوبلستون، المرجع السابق، ص١٦٣.

٥. **علاقة الدولة بالدين**: على الرغم من أن الدولة كيان دنيوي، فإنها يجب أن تعمل بالتكامل مع الكنيسة التي تهتم بالخلاص الروحي، الدولة تهتم بالاحتياجات الزمنية، والكنيسة تقدم الإرشاد الأخلاقي والديني، مما يجعل التعاون بينهما ضروريًا.

٦. **الدولة كأداة لتطوير الإنسان**: بالنسبة للأكتيني، الدولة ليست مجرد كيان تنظيمي، بل هي وسيلة لتحقيق تطور الإنسان، ليس فقط ماديًا، بل أخلاقيًا وروحيًا، من خلال قوانين عادلة وتشجيع الفضائل.

المراجع

أولاً: الكتب

١. ارسطو طاليس، *السياسة، ترجمة الاب اوغسطين بربارة البوليسي*، ط٢، بيروت: الجنة الثانية لترجمة الروائع، ١٩٦٩.

٢. ارنست باركر، *النظرية السياسية عند اليونان*، ترجمة لويس اسكندر، ج١، الاسكندرية: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٦.

٣. امام عبد الفتاح امام، *ارسطو والمرأة*، القاهرة : مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص٧٣.

٤. اميرة حلمي مطر، *الفلسفة اليونانية*، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨.

٥. توماس الاكويني، *الخلاصة اللاهوتية*، ترجمة الخوري بولس عواد، ط١، ج٤، بيروت: المطبعة الادبية، ١٨٩٨.

٦. جورج سباين، *تطور الفكر السياسي*، الكتاب الثاني، ط٢، ترجمة حسن جلال العروسي، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩.

٧. جوزيف شترايز، *الأصول الوسطية للدولة الحديثة*، ترجمة محمد عيتاني، ط١، بيروت، لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٨٢.

٨. سعيد ابو الشعير، *القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠١٣.

٩. طعيمة الجرف، *نظرية الدولة في المبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم*، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديث، ١٩٧٢.

١٠. فريدريك كوبلستون، *تاريخ الفلسفة*، ترجمة امام عبد الفتاح امام، ط١، ج٢، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠.

١١. مصطفى النشار، *تطور الفكر السياسي القديم*، ط١، القاهرة: دار القباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

١٢. يوسف كرم، *تاريخ الفلسفة اليونانية*، ط١، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،٢٠١٢، ص٢٣٧.

١٣. جان جاك شوفالييه، *تاريخ الفكر السياسي من المدينة الى الدولة القومية*، ترجمة محمد عرب صاصيلة، بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٩٣.

ثانياً: البحوث:

١. عبد الحميد متولي، "أصل نشأة الدولة"، بحث منشور في *مجلة القانون والاقتصاد*، *القاهرة* العدد ١٨.